٣ـ الجرح والتعديل

أ ـ شرف الرواية :

تتبع العلماء خطأ الصحابة في العناية بالحديث النبوي سنداً ومتناً ورجالاً ، وعللاً ورحلات وتدويناً ، واستذكاراً ونقداً وجرحاً وتعديلاً ، وإزالة تعارض واستنباطاً ، وشرحاً وإعراباً وتقعيداً للفقه فكان الحديث شغلهم الشاغل من بعد القرآن الكريم .

والرواية علم بل هي أشرف العلوم بعد علوم القرآن الذي لا بد أن يفسر في البداية بالرواية عن النبي ﷺ ، وقد قال عز وجل في الثناء على ناشري العلم : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٢] .

والرواية واجب ديني[١] مقدس بمنزلة الجهاد ، وأحياناً تكون أولى من الجهاد ، لأنها تمثل الركيزة الفكرية التي تبنى عليها أخلاقيات الأمة وعقيدتها وسلوكها وقراراتها .

قال عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع كما في الصحيحين : « ألا هل بلغت ، فليبلغ الشاهد منكم الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » .

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : « اللهم ، ارحم خلفائي ، قلنا : يا رسول الله ، ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يروون

---

(١) راجع : الصحابة حراس الحديث ، د . أحمد زكريا باسوف ص ٥ـ ١٥ .

أحاديثي ويعلمونها الناس » كما في المعجم الكبير للطبراني .

وثمة حض على النظر الدقيق في المتن ، ولا يقتصر الأمر على مجرد التوصيل ، إذ أثنى عليهم تعليمهم ، وهذه مدارسة للمتن وتفقيه وتفقّه ، بل العناية بالمتن تدعوهم إلى النقل الحرفي كما في الحديث المتواتر : « نضّر الله امرأً أسمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه » .

وقال الإمام سفيان بن عيينة (١٩٧هـ) رضي الله عنه : « ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة لقول النبي ﷺ ، ونضيف أن النضرة أكثر حين يحافظ الراوي على النقل باللفظ كما أمره الحديث زيادة على مجرد عنايته بالحديث .

وفي سنن ابن ماجه : ١/ ٥٦ وصية بالتلاميذ الجدد من التابعين قال عليه الصلاة والسلام : « إنه سيأتي بعدي قوم يسألونكم الحديث عني ، فإذا جاؤوكم ، فالطفوا بهم وحدثوهم » وفي رواية : « إنهم سيأتونكم من أقطار الأرض ، يتفقهون في الدين فإذا جاؤوكم فاستوصوا بهم خيراً » .

ثم وقد كان يقول راوي هذا الحديث أبو سعيد الخدري رضي الله عنه لدى لقائه بالتابعين ومجلسه لهم : « مرحباً بوصية رسول الله ﷺ ، قلنا : وما وصية رسول الله ﷺ ؟ قال : قال لنا رسول الله ﷺ : إنه سيأتي . . » .

وجاء تفضيل العلم على العبادة في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من تعلم حديثين اثنين ينفع بهما نفسه أو يعلمهما غيره فينفع بهما ، كان خيراً من عبادة ستين عاماً » .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يزال ناس من أمتي منصورين ، لا يضرهم من خذلهم ، حتى تقوم الساعة . . ولما سئل الإمام أحمد رضي الله عنه عن معنى الحديث قال : « إن لم تكن هذه الطائفة

المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم »[1] .

وفي المدينة المنورة جرى الصحب الكرام على مدارسة الحديث منذ العهد النبوي ، اعتنوا بالمتن فهماً وإفهاماً وحفظاً ، قال أنس بن مالك رضي الله عنه : « كنا نكون عند رسول الله ﷺ ، فنسمع منه الحديث ، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه »[2] .

وبعد البعثة النبوية نشط الصحابة في نشر الحديث في الأمصار ، ونظّموا دروساً للرواية ، وقدّسوا مجالس العالم ، فقد كان التابعي موسى بن يسار يحدث فقال له عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما : « إذا أنت فرغت من حديثك فسلّم ، فإنك في الصلاة » ، ولذلك ترى وكيعاً (١٩٧هـ) التابعي الجليل يقول : « لولا أن الحديث أفضل عندي من التسبيح ما حدثت » .

وكما فُضّل التحديث على التسبيح ، فإنه يفضّل هذه الأيام أيام جهالة المسلمين بأركان إسلامهم ، بل هناك من فضّل التحديث على الصلاة النافلة فقد قيل للمعافى بن عمران : يا أبا عمران ، أي شيء أحب إليك ، أصلي أو أكتب الحديث ، فقال : « كتابة حديث واحد أحبّ إليّ من صلاة ليلة » .

وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه يقول : « من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن نظر في الفقه جلَّ مقداره ، ومن كتب الحديث قويت حجته »[3] وهكذا تطور التشجيع إلى الحضّ على الرواية المكتوبة

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢ .
(٢) الجامع لأخلاق الراوي : ١/ ٤٦ .
(٣) شرف أصحاب الحديث ص ٨٣ .

إلى جانبي الرواية الشفوية ، وذلك لكثرة الكتابة .

وغفر الله للخطيب البغدادي الذي نقلت عنه بضعة نصوص توازي عنوان كتابه « شرف أصحاب الحديث » ، لكن فوجئت بنقله أن الأعمش (١٤٨هـ) التابعي الجليل يقول : « لو خلا هذا الباب لأصحاب الحديث لسرقوا حديده . . » وهذا تناقض ولعله يريد المدلّسين لكن العبارة غامضة غير مشروحة ولا تنسب إلى الإمام الأعمش ، ووجودها إلى جانب ما سبق من شواهد يدل على الثقافة التجمعية وحطب الليل .

ب ـ شرف الإسناد :

لا قيمة للخبر إن كان الطريق إلى تصديقه معتماً ، وقد كانت الأمم السابقة تمزج بين الواقع والأسطورة في نقل الأخبار ومن ثم في بناء الفكر ، ولا يزال كثير من المجتمعات في ضياع فكري واقتصادي وسياسي من جراء تراكم التراث المريض ، فما زالت الوثنية في معظم إفريقيا والصين واليابان والهند ، فالخرافة تجمع بين المتمدنين والمتخلفين .

فالله عز وجل شرّف أمة الإسلام بصحة الخبر حتى تبنى على يقين ، وتستطيع إن تمسكت أن تحافظ على كيانها ثم تستطيع أن تتسلم الريادة في المجتمعات والأمم لأن الإسلام دين للكرة الأرضية جميعها ، قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] .

قال محمد بن حاتم بن المظفّر : « إن الله أكرم هذه الأمة وفضّلها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد ، وإنما هي صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم ،

وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات »[1] .

وقال أبو عليّ الجيّاني (٤٩٨هـ) : « خصّ الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها مَن قبلها : الإسناد والأنساب والإعراب »[2] .

وقال الإمام ابن حزم (٤٥٦هـ) : « نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي ﷺ ، خصّ به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها ، وأبقاه عندهم غضاً جديداً على قديم العصور »[3] .

وقال الإمام أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ) : « لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار نبيهم وأنساب سلفهم إلا في هذه الأمة » ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « الإسناد من خصائص هذه الأمة »[4] .

وفي هذا العصر عصر المنهجية المدّعاة نجد الأخبار لا ترقى إلى منهج الحديث في شروطهم لقبول الخبر وهذا هو الواقع منذ القدم ، فكم نجد مرويات في الأدب والتاريخ مختلطة بالخرافة ، ونجد نَقَلة الأخبار لا يتبعون الدقة وليس ثمة رادع عندهم من المزيد والنقصان .

وثمة إقرار معاصر بعلو جهود المحدثين واستقامة منهجهم ، بل إن الدكتور رستم أسد اعتمد كلام ابن الصلاح في كتابه « مصطلح التاريخ » كما نقل الدكتور نور الدين عتر في كتابه « منهج النقد » إذ قال : « وفي العصر الحديث اعترف الباحثون الأجانب للمحدثين بدقة عملهم ، وأقروا بحسن صنيعهم ، واتخذ علماء التاريخ من قواعدهم أصولاً يتبعونها في

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٤٠ .

(٢) تدريب الراوي ص ١٨٣ .

(٣) الفصل في الملل لابن حزم ٢/ ٨١ .

(٤) الجرح والتعديل : ٢/ ١٦ ، والمجروحين : ١/ ٢٥ ومنهاج السنة : ٧/ ٣٧ .

تقصي الحقائق التاريخية ، ووجدوا فيها خير ميزان توزن به وثائق التاريخ » .

ج ـ الجرح مشروعية وفاعلية :

يتضح للدارس أن علم الجرح والتعديل قاصر على مصطلح الحديث ، ويعني هذا المصطلح النظر الدقيق في الوسيلة والغاية ، أي السند والمتن ، فقالوا : « علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها » وقالوا قولاً جامعاً : « علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن » .

ومعنى الجرح والتعديل جلي من خلال الأصل اللغوي ، فالجرح يسبب ضعفاً في الجسد ، وهكذا كان التجريح بيان ضعف الراوي من خلال بسط العيوب ، والتعديل قريب من العدل والاستقامة ، وفي المصطلح يتبدى أن التعديل بيان المناقب والتجريح بيان المثالب .

والمقطوع به في أي خبر البحث عن صدقه والثقة به ، قال عز وجل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات : ٦] ، ففي نقل الخبر النبوي ليس الاستيثاق مشروعاً فحسب بل هو ضرورة ، وإذا كان تبارك وتعالى أمرنا بتجريح الفاسق ناقل الخبر العام ، فأمره مقرور به في تجريح من ينقل الخبر النبوي .

وقد حدّث عروة بن الزبير رضي الله عنهما (٩٤هـ) كما في الصحيحين والموطأ ، قال : « حدثتنا عائشة رضي الله عنها أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ ، فقال : ائذنوا له ، فبئس رجل العشير ، أو بئس رجل العشيرة ، فلما دخل ألان له القول ، قالت عائشة : يا رسول الله ،

قلت الذي قلت ، فلما دخل ألنتَ له القول ! قال : يا عائشة ، إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه ـ أو تركه ـ الناس اتقاء فحشه » .

ولم يكن هذا التجريح النبوي بقصد الغيبة ، وكذلك التجريح في عرف المحدثين ، لأن الغيبة حرام قطعاً ، إذ قال عليه الصلاة والسلام كما في صحيح مسلم : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » .

ونقل الخطيب البغدادي[1] عن أبي تراب النخشبي الزاهد أنه قال للإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه : « يا شيخ ، لا تغتب العلماء ، فقال له الإمام أحمد : ويحك ، هذا نصيحة ، وليس هذا الغيبة » .

بل كانوا يسمون التجريح غيبة على سبيل الدعابة ، ويسمونها غيبة في الله ، حتى يميزون بين المحدثين ، يميزون بين صاحب الحديث المقبول من صاحب الضعيف وصاحب الحديث الموضوع .

فقد روي أن الإمام شعبة بن الحجاج[2] (١٦٠هـ) كان يجيء إلى التابعي عمران بن حدير فيقول له : « قم بنا حتى نغتاب ساعة في الله تبارك وتعالى » . وفي رواية قال : تعال حتى نغتاب ساعة في الله عز وجل نذكر مساوئ أصحاب الحديث » .

وكذلك قال أبو بكر بن خلاّد للإمام يحيى بن سعيد (١٤١هـ) شيخ الشيخين البخاري ومسلم ، قال أبو بكر : « أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله ؟ فقال الإمام يحيى : لأن يكونوا خصمائي أحب إليَّ من أن يكون رسول الله ﷺ خصمي يقول : لم لَمْ تذبّ الكذب عن حديثي ؟ .

---

(١) الكفاية ص ٤٤ ، ٤٥ .
(٢) المجروحين : ١/١٩ .

وامتاز المحدثون بموضوعية تامة لافتة للنظر ، فجرّحوا أقاربهم وأصدقاءهم ولم يتحيّزوا بمخالفة الحقيقة الموضوعية والروح العلمية الخالصة ، كذلك لم يمنعهم كره إنسان أن يذكروا عدالته في الرواية وضبطه في النقل ، وهذا إذعان لقوله عز من قائل : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ ﴾ [المائدة : ٨] .

نذكر من هذا المنهج المشرف أن قوماً سألوا الإمام علي بن المديني[1] (٢٣٤هـ) شيخ البخاري رضي الله عنهما ، سألوه عن أبيه المديني ، فقال : سلوا عنه غيري ، فأعادوا المسألة ، فأطرق ، ثم رفع رأسه ، فقال : هو الدين ، إنه ضعيف .

روي عن الإمام أبي داود أنه ضعف ولده على ملأ من تلاميذه ، وحذّرهم من النقل عنه لضعف في الضبط .

نعم إنه الدين ولا يبيع هؤلاء الأبرار الأطهار دينهم لرابطة دموية ، وقد تتلمذوا على المعلمين الأوائل الصحابة الذين لم يقروا إلا برابطة الدين ، فلا نسل ولا عشيرة ولا عرق .

ولهذا جرت على ألسنة المحدثين مقولة التابعي الجليل محمد بن سيرين كما في مستهل صحيح مسلم : « إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » .

كما روى الإمام البخاري في كتاب الأحكام من صحيحه قول الإمام الحسن البصري رضي الله عنه : أخذ الله على الحكام ألا يتبعوا الهوى ، ولا يخشوا الناس ، ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً ، ثم قرأ الآية : ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، السخاوي ص/ ٦٦ .

إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص : ٢٦] .

كذلك اشتهر بين المحدثين قول الإمام عبد الله بن المبارك : « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » كما في مقدمة صحيح مسلم .

وفي اعتقادي الجازم أن هذه المقولة ليست قطعاً ذاتياً ولا حكمة فردية ، بل هي مقولة تستضيء بمعطيات الشريعة ، فلو لم يقلها الإمام ابن المبارك لقالها كل محدّث صالح ، كما أنها مقولة وافقت تطبيق المحدثين في نقدهم ، ووافقت واقع الرواية ، كما يتجلى في بحثنا المتواضع هذا ، وفي أسفار الجهابذة في علوم الحديث .

ولهذا لا تصح الاستهانة بها والغمز بفاعليتها ، فليس هذا القول كما قال الدكتور طيب تيزيني : « غير وارد معرفياً ، وإن كان وارداً أيديولوجياً أخلاقياً ، ذلك نفياً لما يمكن أن يقدمه الاعتقاد الديني ، ضمن ظرف اجتماعي ما ، من حوافز عقيدية سيكولوجية لمن يتصدىٰ لمهمة الإسناد من المؤمنين المهتمين » ، فليس الحديث الموضوع الذي يتكئ عليه بعض المعاصرين ليس له الإسناد فهو بكل بساطة ليس من الدين .

وإذا كان بعض المعاصرين يتذرعون بالخلافات السياسية على أنها مصنع للحديث الموضوع ، فإن الخلاف السياسي بعيد عن الرواية ، فالمعركة السياسية لم تمنع من القول السديد والموضوعية العلمية ، لأن الدين فوق الرأي الشخصي والمصالح الفردية .

وقد تتبع محمد بن الوزير اليماني[1] أحاديث فريق معاوية بن أبي سفيان وعمرو ابن العاص والمغيرة بن شعبة ، فتبيّن أنهم لم يرووا

---

(١) راجع لمحات موجزة د . عتر ، ص : ٢٧ .

أحاديث تخالف مرويات خصومهم من الصحابة رغم الطعن الشخصي فيما بين الطرفين .

ثم اعتمد هذا التتبع بنتيجته النقية المشرفة إمام من أئمة الشيعة الزيدية وهو محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني الذي بلغ عند علمائهم رتبة الاجتهاد وسجل ذلك في كتابه النفيس « توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار » وهو كتاب في المصطلح الحديثي .

ولم يكن يستحيل عند المحدثين معرفة الظاهر واكتشاف الباطن في الراوي وسلوكه ودفينته ، وهذا مما أنعم الله عليهم من خبرة ، وإن كان النقد في ظروف وملابسات سياسية واضطراب ، نقرّ بصعوبة هذا الأمر ، لكن لا نقر باستحالته من خلال المدد الرباني لأعلام ذياك العصر المنير ومن خلال أدمغتهم وعمق فكرهم ، أما من جهلوه وأعني المستور فهذا نظر محايد ، لكنه قليل في الواقع ، فمعظم الرواة عرفوا ثقاتاً أو ضعافاً أو كذابين وما ردوه من متون عن طريق الراوي المستور أخذوه عن طريق الثقات وهكذا لم تضع السنة أو يكون معارضاً لرواية الثقات .

ولذلك لا يصح جميع كلام الدكتور محمد خلف الله : « ومن أصعب الخطوات التي كان على أصحاب علوم الحديث أن يخطوها ، هي التعرف على النيات والضمائر فقد كان عليهم أن يعرفوا مذاهب الرواة السياسية والدينية ـ وبخاصة في الحالات التي يضمر فيها الناس غير ما يظهرون خوفاً من العامة أو ذوي الجاه والسلطان » .

ثم قال : « وفي الحقيقة لا يمكن الوقوف على ما في النيات والضمائر في سهولة ويسر ، ومن هنا كان اختلاف رجال الحديث حول مستور الحال ، فبعض الناس يوثقه ، وبعضهم الآخر يكذبه » .

وتعلّم جهابذة الحديث فضيلة الرحلة من أساتذتهم الصحابة رضي الله

عنهم ، فنشطت الرحلة بين أطراف الدولة الإسلامية التي تزايدت مع الفتوحات المباركة ، فصار من الطبيعي أن يرحل المحدث أو يُرحل إليه ، إلى أن استقر أمر الرواية ودوّنت المرويات ، فكان أبو عبد الله بن مندة آخر من رحل في طلب الحديث .

وروي عن الإمام الشافعي رضي الله عنه ما ينم عن منقبتين : الأولى عناية الفقهاء بالنص دفعاً لما يلوكه المغرضون من تعصب الفقهاء لآرائهم والمنقبة الثانية حب الرحلة ، بالإضافة إلى العناية بالمتن إلى جانب السند على خلاف مقولة المستشرقين .

وهذا في رواية الإمام أحمد رضي الله عنه ، قال : قال لنا الشافعي : « أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني إن شاء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً ، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً[1] » .

ولقد كان لهذه الرحلات أثر عظيم في تعدد الأسانيد ومقابلتها ، والتعرف بعدئذ على كثير من الحديث المتواتر والمشهور ؛ مما يقوي العمل بالنص ويرسخ قضايا العقيدة والأحكام في النفوس .

وكما رحل الصحابيان جابر وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنهما لأجل حديث واحد ، فهذا الإمام شعبة بن الحجاج[2] يرحل للاستيثاق من حديث في فضل الوضوء والذكر بعد الوضوء فهو حديث يقع في المستحبات وليس في الأمور الخطيرة .

كان أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله (١٢٧هـ) الذي سمع منه الإمام شعبة مدلساً وكان الإمام كثير العناية بملاحقة المدلسين ، فرحل

---

(١) مناقب الشافعي : ١/٥٢٨ .

(٢) راجع الصحابة حراس الحديث ص١٠٠ـ١١٣ .

رحلة متعبة ، حتى تأكد سقوط رواة من السند وفيهم مطعون فيه مجرَّح ، فتأسف لهذه النتيجة برد الحديث ، فقال الإمام شعبة : « دمّر علي هذا الحديث ، لو صح لي هذا الحديث كان أحب إلي من أهلي ومن مالي ومن الدنيا كلها » .

د ـ تجريح المتون :

لم يقتصر نقد المحدثين على رجال الأسانيد ، فقد تعلّموا كذلك من الصحب الكرام رضي الله عنهم مناقشة المتون ، هذا ما تلقفوه عن عائشة رضي الله عنها في ردها بعض الأحاديث التي رواها أبو هريرة وعبد الله بن عمر وغيرهما رضي الله عنهم أجمعين .

وكان الإمام الزركشي (٧٩٤هـ) قد جمع هذه النقود في كتاب له سماه « الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة » وهو مطبوع محقق في مجلد واحد ، اختصره الإمام السيوطي وسمّى مختصره « عين الإصابة » كما أن الدكتور محمود الطحان جزاه الله خيراً قدم كتاباً لطيف الحجم جم الفائدة في نقد المتن واسمه « عناية المحدثين بالمتن » لا غنى عن قراءته .

ونبدأ ههنا بفرية نهلها المرحوم أحمد أمين من المستشرقين ، فقد زل قلمه وسطّر ما ينكره الشرع والعقل في رد أحاديث أطبقت الأمة خاصتها وعامتها على صحتها وهي مقولة لم يتزحزح عنها ؛ أعني : مقولة اهتمام المحدثين بالسند أكثر من المتن كان قد ردّدها في كتبه الثلاثة : فجر الإسلام ، ضحى الإسلام ، ظهر الإسلام .

قال : « يؤخذ عليه أنهم عُنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن ، فقد يكون السند مدلساً تدليساً متقناً فيقبلونه ، مع أن العقل والواقع يأبيانه . .

بل قد يعده بعض المحدثين صحيحاً لأنهم لم يجدوا فيه جرحاً ، ولم يسلم البخاري ولا مسلم من ذلك »[1] ، ويريد بالتدليس عموم الكذب والوضع لا التدليس المعروف في الاصطلاح .

وكان الأستاذ أحمد أمين معجباً بالمعتزلة حزيناً على انحسار مدرستهم ، وناقلاً عن كارهين للمحدثين مثل ابن أبي حديد (٦٥٦هـ) شارح نهج البلاغة ، ولكن الاحتكام إلى العقل المجرد أدى به إلى مغالطة فكرية ورزية دينية ، فكأنه يكذب النبي عليه الصلاة والسلام حين يكون السند صحيحاً .

وقد تبين لي أنه لم يورث ولده الدكتور حسين أحمد أمين ما كان يراه في علم الحديث وأنه جمد فكر الأمة فقد أقرّ الدكتور حسين بأهمية الأسانيد إذ قال في مقال له في مجلة العربي : « فعلما الحديث والرجال إذن هما الخطوتان الأوليان من خطوات ثلاث في سبيل نشأة الكتابة التاريخية عند المسلمين ، فأما الخطوة الثالثة والمملكة واللازمة لهما فهي كتابة السيرة النبوية من أجل الإحاطة بأفعال الرسول ﷺ » .

يقول الدكتور سيد المسير : « على من تقع التهمة ؟ إذن ليست إلا على سيدنا رسول الله ﷺ ! ونعوذ بالله من هذا الجواب ولا نتعقل أبداً أن الأستاذ يجيب به ، ولكنه لازم لمذهبه ، وقد لا يضيره ذلك ، لأن لازم المذهب ليس بمذهب كما قالوا ، فإذا فرّ الأستاذ من هذا الكلام المحظور ، ولا بد له من ذلك ، وألقىٰ تهمة الكذب في الحديث على غير الرسول ﷺ من باقي السند ، فقد عاد على كلامه بالنقد والإبطال ، وأن المحدثين لم يبلغوا في بحث السنة للغاية ، وإذاً فليس له إلا أن يكون مع

---

(١) ظهر الإسلام ص/ ٢٤٦ .

أئمة الكذابين في أن السند إذا صح فقد صح الحديث ، أو صح أصله على الأقل كما في الشاذ والمعلول » .

وينسى أصحاب هذه المدرسة الفكرية ما أنجزه علماؤنا الأفاضل في مجال الفقه والشروح المستفيضة للأحاديث وما أتحفوا به المكتبة الإسلامية من نظر في المتون من خلال بحوث الناسخ والمنسوخ وإزالة التعارض المتوهم بين النصوص ، أو توهم إشكال الحديث على العقل .

فإذا عدنا إلى تعريف الحديث الصحيح نجد أنه يشتمل على عناية بالمتن ، فهو الحديث الذي يسلم من الشذوذ والعلة ، وهما يكونان في السند ويكونان في المتن كما هو واضح في استقراء أنواع الشاذ وعلل الحديث .

بل إن كلمة « نقل العدل الضابط » في تعريف الصحيح تفي بأنه متقن لحفظ الألفاظ ، وليس أنه يضبط اسم شيخه فالضبط منوط بالمتن .

ومن مظاهر العناية بالمتن ما ذكروه عن المصحّف ، والتصحيف تغير معنى الكلمة بتغير نقط الحروف أو حركاتها مع إبقاء هيئة الخط كما هي ، وهذا يقع في السند مثل اسم مخرمة ومحزمة ، ويقع في المتن أكثر من السند ، مثل جُبَّان وجُذَّتان .

ومما يتصل بالمتن ما جاء في الحديث المدرج أي : زيادة الراوي على متن الحديث على سبيل السهو من غير قصد .

كذلك ما سجلوه عن زيادة الثقات ، مثل الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم : « وجعلت لي الأرض كلها مسجداً ، وجعلت ترتبتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » والقسم الأخير « وجعلت لي ترتبتها » زيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي كما في رواية للإمام مسلم والترمذي وأبي داود .

وقد جمع الخطيب البغدادي خلاصة ما أطبقوا عليه في سبيل معرفة فساد الخبر ، فقال : « أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوصة فيها ، وأن يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة أو أجمعت الأمة على ردها » .

هكذا استندوا إلى المنقول والمعقول في رد الأحاديث كما سيتضح في مبحث علامات الوضع ؛ إذ لا يُضَحّى بالثوابت من أجل كلام عارض ، كما لا يمكن التخلي عن شرط العقل ، لأنهم بشر ولا بد أن يقتنعوا ، خصوصاً أن دعوة القرآن إلى إعمال العقل وفريضة التذكر متواصلة مستمرة في طيات السور والآيات .

جاء في كشف أصول البزدوي (٤٨٢هـ) : « اعلم أن خبر الواحد إذا ورد مخالفاً لمقتضى العقل ، فإن أمكن تأويله بغير تعسف يقبل على التأويل الصحيح ، وإن لم يمكن تأويله إلا بتعسف لم يقبل ، لأنه لو جاز التأويل مع التعسف لبطل التناقض من الكلام كله ، ويجب فيما لم يكن تأويله القطع بأن النبي ﷺ لم يقله ، إلا حكاية عن الغير ، أو مع زيادة أو نقصان » .

فإذا صح عندهم السند وحده لم يعملوا بالحديث ، وهذا خلاف التكذيب ، فهو غير مردود وغير معمول به ، وهذا هو صحيح الإسناد المختلف عن الضعيف والموضوع ، قال البزدوي : « ليس المراد بالقبول التصديق ، ولا بالرد التكذيب ، بل المقبول ما يجب العمل به ، والمردود ما لا تكليف علينا في العمل به » .

ويتهم بعض المتطاولين العلماء القدامى بالقطيعة بين النص والفقه ، وهذا عجيب ، وكأنما لم يتفقه المحدثون ولم يكن منهم فقهاء وأئمة مذاهب مثل : مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد رضي الله عنهم

ومجتهدون مثل أمثال الأوزاعي وابن دقيق العيد والنووي .

قال عبد الله بن وهب (١٩٧هـ) : « لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت فقيل له : كيف ذلك ؟ قال : أكثرت من الحديث فحيرني ، فكنت أعرض ذلك على مالك والليث فيقولان لي : خذ هذا ودع هذا » وههنا نظر في الأسانيد والمتون ، فإذا كان مالك فقيهاً صاحب مذهب فقد أتقن الأسانيد ، وإذا كان مجرد محدث مسند عالماً بالأسانيد فمن أين له الاستدلالات الفقهية ؟

وفي هذه الأيام نجد أن المثقف المسلم إذا حفظ أحاديث بلوغ المرام ، التي جمعها الحافظ ابن حجر العسقلاني يغدو ملماً بكثير من القضايا الفقهية على المذهب الشافعي فيجيب على كثير من السؤالات ، فالتفقه أحياناً يكون سهلاً بسيطاً ، خصوصاً في العصور الذهبية حين كانت الفصاحة أكبر مساحة وعمقاً من أيامنا ، فضلاً عن انتشار الثقافة الدينية .

قرأت في أكثر من كتاب معاصر عن حالة فردية لا يقاس عليها ، جاء فيها أن نفراً من المحدثين لم يدركوا الربط بين ما يحفظونه وبين الحكم المستخلص ، ولعله نسيان مؤقت ، أو كان السؤال عن قضية فرعية ولعل الانشغال اللحظي بدقائق الأسانيد أنساهم الجواب .

جاء في صحيح مسلم أن امرأة وقفت على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ) ، وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث ، فسمعتهم يقولون : قال رسول الله ﷺ ، قد رواه فلان ، وما حدّث به غير فلان ، فسألتهم عن الحائض تغسل الموتى ـ وكانت غاسلة ـ فلم يجبها أحد منهم ، وجعل بعضهم ينظر إلى بعض ، فأقبل أبو ثور ، فقالوا لها : عليك بالمقبل ، فالتفتت إليه وقد دنا منها ، فسألته ، فقال : نعم تغسل الميت ، لحديث القاسم عن

عائشة أن النبي ﷺ قال لها : « حيضتك ليست في يدك » ولقولها : « كنت أفرق رأس النبي ﷺ وأنا حائض » .

قال أبو ثور : فإذا فرقَتْ رأس الحي فالميت أولى ، فقالوا : نعم رواه فلان ، وحدثنا فلان ، ويعرفونه من طريق كذا وخاضوا في الطرق ، فقالت المرأة : فأين كنت الآن ؟

فيبدو أنهم يحفظون غسل الحي وليسوا من المختصين بالقياس ، فلما سمعوا بالميت أحجموا عن الإجابة ولو حضر النص في أذهانهم ، وأبو ثور رضي الله عنه فقيه ومشهور بالاجتهاد .

وقد ردوا الأحاديث التي تخالف التاريخ ، انطلاقاً من معيار داخلي لا علاقة له بالسند ، فهذا التابعي الجليل سفيان الثوري يعلم تلاميذه ناصحاً بقوله : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » .

ونظير قوله ما جاء عن حفص بن غياث (١٩٤هـ) : « إذا اتهمتم الشيخ ـ أي الراوي ـ فحاسبوه بالسنين » .

ونذكر شاهداً موضحاً لمنهجهم الصارم في النظر إلى المتن ، وذلك أن بعض اليهود في العصر العباسي قدّموا كتاباً ادعوا أنه من النبي عليه الصلاة والسلام يتضمن إسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وذكروا فيه شهادة معاوية وسعد بن معاذ رضي الله عنهما ، وأن الكتاب بخط علي رضي الله عنه ، وحمل هذا الكتاب سنة ٤٤٧هـ إلى رئيس الوزراء أبي القاسم وزير الخليفة القائم بأمر الله .

وكان الحكام على دراية بالمختصين كما تشهد المجالسات والمنافرات . فعرضه أبو القاسم على الخطيب البغدادي ، فتأمله ثم قال : هذا مزوّر ، فقيل له : من أين لك هذا ؟ قال : فيه شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح ، وفتح خيبر كان في (٧هـ) وفيه شهادة

سعد بن معاذ وهو قد مات يوم بني قريظة ، قبل فتح خيبر بسنتين ، فاستحسن الوزير ذلك من الخطيب واعتمد كلامه ، ولم يجز لليهود ما طلبوه لظهور التزوير في حجتهم .

ليس المحدثون موظفين في دائرة الإحصاء ، حتى يصبوا كل جهودهم في تعداد الرجال ، وليسوا موظفين في الشؤون الاجتماعية حتى يصبوا اهتمامهم بأخلاق الرجال ، وليسوا علماء نفس حتى يقتصروا على بيان القدرات الذهنية في الحفظ والنسيان ، فالمتن هو غايتهم ، وكل ما ذكروه في السند هو وسيلة لقبول النص وهو عناية به في نهاية الأمر .

وإلا كيف يهتم الباحث اليوم بنوع الورق وطريقة طباعة الكلام وحجم الحروف وحجم الورقة ، والفهارس ودار النشر وطريقة النشر ، ونوع الغلاف ولونه وعدد النسخ وغير هذا مما هو خارج الفكر الذي يقدمه ، لكنه وسيلة إلى وصول هذا الفكر إلى المجتمع .

والإمعان في السند لازمٌ جداً ، فليس كل ما يقال صحيحاً إلا إذا ثبت أنه كلام النبوة ، فيكون حقيقة لا تُدفع لأنه وحيٌ ، ولا نصل إلى هذا إلا من خلال السند ، ولا يعد البحث في السند ترفاً ذهنياً بل هو قسيم المتن .

فالكلام الذي يصلنا ممكن أن يكون على النقيض ، ولا نصل إلى الحقيقة إلا من خلال الاستدلال العقلي والحسّي بالسند وههنا لا يكفي جمال الفكرة ولا يكفينا الخلق الرفيع للراوي وسلامته من الرذائل فلا بد أن يكون ضابطاً إلى جانب هذا .

بقي أن نسجل أن المحدثين لم يقبلوا الحديث إن اهتز سنده ولو ورد من زاهد صالح ، وهذا سيتضح في مبحث الحديث الموضوع إن شاء الله ، بل إن هذا واضح في عناوين البحوث مثل كتاب ابن أبي حاتم

الرازي في الجرح والتعديل فإن بدت معالم تعديل فالتجريح مقدم .

هناك حديث موضوع عن أبي بن كعب رضي الله عنه في فضل سور القرآن جميعاً قال المؤمل بن إسماعيل (٢٠٦هـ)[١] : « حدثني شيخ به ، فقلت للشيخ : من حدّثك به ؟ فقال : حدثني شيخ بعبادان ، فصرت إليه ، فأخذ بيدي ، فأدخلني بيتاً فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ ، فقال : هذا الشيخ حدّثني ، فقلت : يا شيخ ، من حدثك به ؟ فقال : لم يحدثني أحد ، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن ، فوضعنا لهم هذا الحديث » ومؤمل سيىء الحفظ كما هو معروف وكذلك لم يخجل كثير من المحدثين ونقادهم من رد حديث الراوي الذي يتخذ أجراً[٢] على الرواية ولو كان فقير الحال ، وهذا من شدة حيطتهم وورعهم ، فكان الأئمة أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه وأبو حاتم الرازي ، ممن لا يقبلون رواية المأجور .

أما أبو نعيم الفضل بن دكين ، وعلي بن عبد العزيز ، وآخرون فيقبلون ، وتوسط الشيخ أبو إسحاق الشيرازي بجواز أخذ الأجرة لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب الانشغال بالتحديث .

هـ ـ مراتب الجرح والتعديل :

لا بد من بيان مهم في البداية ، وذلك أن التعديل لا يُطلب في أئمة جهابذة اشتهروا بالرواية والنقد ، واشتهرت استقامتهم ، ومن هؤلاء عبد الله بن المبارك ، شعبة بن الحجاج ، وكيع بن الجراح (١٩٨هـ) يحيى بن معين ، علي بن المديني (٢٣٤هـ) .

---

(١) تدريب الراوي ص/ ١٨٨ .

(٢) تدريب الراوي ص/ ٣٩٩ .

وثمة قول يؤكده واقع الرواية ، إذ سئل الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن الحافظ إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، فقال : « مثل إسحاق يُسأل عنه ؟! إسحاق عندنا إمام » .

ونعيد القول بأن التجريح مقدَّم على التعديل ، هذا ما يمكن التأكد منه باستقراء نقدهم للأسانيد ، ويقدم على وجه الخصوص إذا ورد في الراوي جرح مفسَّر وتعديل ، ولو زاد عدد المعدّلين ، وهذا طبعاً بخلاف الجرح الغامض .

وقد اعتمد هذا المذهب عند الفقهاء والأصوليين ، « ونقله الخطيب البغدادي[1] عن جمهور العلماء ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدِّل ، ولأنه مصدّق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عنه » .

وقد خطَّأ الخطيب البغدادي رأي من رأى أن زيادة المعدلين على عدد المجرحين توجب تقديم التعديل ، بحجة أن الكثرة تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم ، وفي المقابل تضعف قلة المجروحين خبرهم .

فقال : « وهذا خطأ وبُعد ممن توهّمه » لأن المعدلين ، وإن كثروا لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي » .

وسأبدأ من أعلى درجات التعديل إلى أسفل درجات التجريح مستفيداً من ترتيب الإمام ابن أبي حاتم الرازي لذلك أسميه « سلّم التعديل والتجريح » :

١ـ أوثق الناس ، أثبت الناس ، إليه المنتهى في التثبت ، لا أحد

---

(١) الكفاية ص / ١٣٢ ، وتدريب الراوي ، ص٣٦٤ .

أثبت منه ، مَنْ مثل فلان ؟ فلان لا يُسأل عنه ، وصيغة التفضيل بأفعل هذه قد ذكرها الشيخ ابن الصلاح ، ويمكن أن نقولها على سبيل القياس والنظر في الشيخين البخاري ومسلم ، لأنهما أتيا بأصح الأسانيد ، فإذا أردنا واحداً قلنا : البخاري أوثق الناس لتقديم صحيحه على صحيح مسلم كما هو مقرر عند الأئمة .

٢ـ ثقة ثقة ، هكذا بالتكرار كما عند الإمامين الذهبي والعراقي ، ومن قبيل التكرار أن يقال : ثقة ثبت ، ثقة حجة ، ثقة حافظ ، ثقة ضابط .

٣ـ ثقة ، متقن ، حجة ، عدل ، ضابط ، وهذه عند الإمام ابن أبي حاتم الرازي .

٤ـ صدوق ، محله الصدق ، لا بأس به ، قال ابن أبي حاتم : وهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانيةّ عنده ، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط ، ويمكن أن نقول : هذا صاحب الحديث الحسن ، وما سبق أصحاب الحديث الصحيح .

٥ـ شيخ ، فيكتب وينظر ، كأنه من أصحاب الحسن لغيره .

٦ـ صالح الحديث ، يكتب للاعتبار ، وكأنه من أصحاب الضعيف .

٧ـ لين الحديث ، كتب حديثه ، ينظر فيه اعتباراً للحديث الضعيف ، وهذا أول درجات التجريح عند السيوطي مع أن ما سبق لا يفي بالحديث المقبول ، كذلك يقال : فيه لين ، فيه مقال ، ضُعِّف ، تعرف وتنكر ، ليس بذاك ، ليس بالمتين ، ليس بحجة ، ليس بعمدة ، ليس بمرضٍ ، للضعف ما هو ، فيه خلف ، تكلموا فيه ، مطعون فيه ، سيّئ الحفظ ، وهذا من كلام الحافظ العراقي .

٨ـ رد حديثه ، ردوا حديثه ، مردود الحديث ، ضعيف جداً ، واهٍ

جداً ، طرحوا حديثه ، مطرح ، مطرح الحديث ، ارمِ به ، ليس بشيء ، لا يساوي شيئاً ، منكر الحديث ، حديثه منكر .

٩ـ متروك الحديث ، متروك ، تركوه ، ذاهب ، ذاهب الحديث ، ساقط هالِك ، فيه نظر ، سكتوا عنه ، لا يعتبر به ، لا يعتبر بحديثه ، ليس بالثقة ، ليس بثقة ، غير ثقة ولا مأمون ، متهم بالكذب أو بالوضع ، وهؤلاء لا يكتب حديثهم فحديثهم أقرب إلى الموضوع .

١٠ـ كذاب ، يكذب ، دجّال ، وضّاع ، يضع ، وضع حديثاً .

١١ـ أكذب الناس .

ويمكن أن يراجع للاستزادة :

ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي .

ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي .

ـ الجرح والتعديل لأستاذنا د . نور الدين عتر .

و ـ رموز ومصطلحات :

١ـ الرموز :

ـ أرنا : أخبرنا

ـ أنا : أخبرنا

ـ بخ : البخاري في الأدب المفرد كما عند المزي في تهذيب الكمال

ـ بد : أبو داود كما في مفتاح كنوز السنة

ـ تخ : البخاري في التاريخ الكبير

ـ تر : الترمذي في السنن كما في مفتاح كنوز السنة

ـ تم : الترمذي في الشمائل كما عند المزي في تهذيب الكمال

ـ ثنا : حدثنا

ـ ثني : حدثني

ـ ح : الانتقال من سند إلى آخر للمتن الواحد .

ـ حب : صحيح ابن حبان

ـ خت : معلقات البخاري

ـ خد : البخاري في الأدب المفرد عند السيوطي

ـ دثنا : حدثنا، عند البيهقي والحاكم النيسابوري وأبي عبد الرحمن السلمي

ـ دثني : حدثني

ـ د : البخاري في جزء القراءة خلف الإمام ، كما عند المزي ، وهو رمز لمسند زيد بن علي في مفتاح كنوز السنة

ـ س : النسائي عند المزي

ـ س : النسائي في عمل اليوم والليلة عند المزي

ـ ش : ابن أبي شيبة

ـ صح : الانتقال من سند إلى آخر بدلاً من (ح)

ـ ص : المختارة للضياء المقدسي كما في الجامع الكبير للسيوطي وهو في الجامع الصغير رمز للضعيف

ـ ع : اتفاق الجماعة في الستة ، عند المزي ، وهو رمز مسند أبي يعلى في الجامع الصغير

ـ فر : فردوس الديلمي

ـ ق : قال ، والمتفق عليه بين الشيخين ، والبيهقي في جمع الجامع الكبير ، وابن ماجه في تحفة الأشراف وتهذيب الكمال للمزي .

ـ ق ثنا ، قثنا : قال حدثنا وهو رمز متروك .

ـ ما : الموطأ في مفتاح كنوز السنة

ـ مج : ابن ماجه في مفتاح كنوز السنة

ـ مد : أبو داود في المراسيل ، كما عند المزي

ـ مق : مسلم في مقدمته ، عند المزي

ـ نا : حدثنا

ـ هب : شعب الإيمان للبيهقي

ـ هق : السنن الكبرى للبيهقي

ـ ي : رفع اليدين للبخاري كما عند المزي

٢ـ المصطلحات :

ـ أثبت الناس : المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل .

ـ أحسن ما في الباب : ولا يلزم أن يكون الحديث حسناً ، فالأمر نسبي مثل أصح ما في الباب .

ـ الاستخراج : ذكر مرويات أحد المصنفين بأسانيد أخرى

ـ الإسناد العالي : ما قل عدد رواته .

ـ الإسناد النازل : هو ما كثر عدد رواته

ـ إسناده فيه مقال : هو مما يلحق بقولهم : إسناده ضعيف

ـ إسناده نظيف : يقصد به صحة السند .

ـ الاعتبار : تتبع طريق حديث انفرد راوٍ بروايته ، للبحث عن مشارك في روايته .

ـ الفرد المطلق : هو ما تفرد شخص بروايته عن جميع الرواة .

ـ الفرد النسبي : وهو تفرد شخص عن شخص أو أهل بلد عن شخص وعكسه ، وأهل بلد عن أهل بلد .

ـ الأقران : المتقاربون في السن والإسناد .

ـ الإمام : المرتبة الرابعة في ألفاظ التعديل .

ـ الأوابد : المنكرات والمتروكات والموضوعات .

ـ ثبت : أعلى مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنووي

ـ ثقة : من يجمع بين العدالة وتمام الضبط .

ـ ثقة ثقة : المرتبة الأولى في التعديل عند الذهبي

ـ الثلاثيات : ثلاثة رواة بين المصنف والنبي عليه الصلاة والسلام

ـ الحافظ : عندما يكون المحدث من يعرفه في كل طبقة أكثر ممن يجهله ، وفيه كثرة الحفظ ، وقيل : من يحفظ مئة ألف حديث سنداً ومتناً ، كان أبو زرعة يحفظ سبعمئة ألف حديث ، ويحفظ مئة وأربعين ألفاً في التفسير كما ينقل ابن عدي .

ـ الحاكم : من أحاط بجميع الأحاديث المروية متناً وسنداً وجرحاً وتعديلاً ، وتاريخاً وعللاً وغريباً ونسخاً ، وهذا لا يكون .

ـ الحجة : من أحاط بثلاثمئة ألف حديث بأسانيدها ، وقيل : هو أقوى من الثقة أو الحافظ .

ـ حجة : من المرتبة الأولى للتعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح

ـ حديثه منكر : في المرتبة الخامسة من التجريح ولا تحل الرواية عنه

ـ الراوي : مثل المسند ناقل الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية .

ـ رجاله ثقات : لا يدل على صحة الإسناد أو حسنه ، لوجود انقطاع أو شذوذ أو علة .

ـ رجاله رجال الصحيح : رواته ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما ولا يدل على الصحة أو الحسن لاحتمال التدليس أو الاختلاط وغير هذا من العلل .

ـ رواه أهل السنن : الترمذي ، أبو داود ، النسائي ، ابن ماجه

ـ رواه الأربعة : وهم أهل السنن السابقون

ـ رواه الثلاثة : الترمذي ، أبو داود ، النسائي

ـ رواه الجماعة : أصحاب الكتب الستة مع الإمام أحمد

ـ رواه الخمسة : الجماعة من غير الشيخين

ـ رواه الشيخان : البخاري ومسلم ، ومثله (متفق عليه) ويستلزم اتفاق سائر الأئمة لتلقيهم للصحيحين بالقبول .

ـ زوائد الحديث : الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر ، مثل مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري والمطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية لابن حجر .

ـ زوائد الرجال : الرواة الزائدون على رجال الكتب الستة ، مثل :

* الإكمال عمن في مسند الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للحافظ ابن حمزة الحسيني الدمشقي

* تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر .

ـ زيادة الثقات : أن يروي الحديث مرة ناقصاً ومرة بالزيادة غير مخالف المتن

ـ السابق واللاحق : اشتراك اثنين في النقل عن راوٍ مع البعد الزمني وبين الناقلين .

ـ سكتوا عنه : من ترك حديثه عند الإمام البخاري .

ـ الشاهد : حديث بمعنى حديث آخر أو بلفظه من طريق صحابي آخر .

ـ صالح : صلاحية الراوي في الدين

ـ صالح الحديث : صلاحية الراوي في تحمل الحديث وأدائه وكتب حديثه والنظر فيه ، فهو للاعتبار لا للاحتجاج ، ويشمل الضعيف ، وما سكت عنه فهو حسن .

ـ صدوق : في المرتبة الثانية من التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح .

ـ صويلح : المرتبة الرابعة من التعديل عند الذهبي والعراقي والسادسة عند غيرهما .

ـ ضعيف جداً : المرتبة الثالثة من التجريح عند العراقي والسيوطي ، والرابعة عند غيرهما .

ـ العبادلة : ابن عمر ، ابن عباس ، ابن عمرو بن العاص ، ابن الزبير رضي الله عنهم .

ـ علم الحديث دراية : يعرف به حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات ، يمكن أن نقول : هو كقواعد النحو التي تكشف صحة التراكيب ، ويمكن أن نسميه ميزان تصحيح الأخبار .

ـ علم الحديث رواية : يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها .

ـ العلو المطلق : ما قلت فيه الوسائط إلى النبي عليه الصلاة والسلام بالنسبة لسند آخر .

ـ العلو النسبي : ما قل فيه عدد الوسائط إلى أحد الأئمة ممن عُرف بالحفظ والفقه والضبط

ـ الفرد : الحديث الذي تفرد به راوٍ تتعدد الطرق إليه .

ـ الفرد المطلق : الحديث الذي تفرد به وحده عن جميع الرواة .

ـ الفرد النسبي : الحديث الذي تفرد بكون التفرد فيه بالنسبة إلى جهة معينة .

ـ لا أصل له : ليس له سند ، وليس له متابع عند العقيلي وابن عدي .

ـ لين : ليس ساقطاً ولا متروكاً ولكنه مجروح بشيء لا يسقط به عن العدالة .

ـ المؤتلف والمختلف : اتفاق الخط واختلاف النطق مثل : سَلاَّم وسلاّم .

ـ المتروك : هو الحديث الذي يرويه كذاب وإن لم يظهر في الحديث المنقول .

ـ المتابعة : مشاركة راوٍ لآخر في حديث ظن تفرده به بروايته له عن شيخه أو عمن فوقه إلى ذلك الصحابي نفسه .

ـ متروك الحديث : في المرتبة الأولى للتجريح عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح ، والثانية والثالثة عند غيرهما .

ـ المتروك : الحديث الذي في إسناده متهم بالكذب .

ـ المتشابه : مركب من المتفق والمفترق ، والمؤتلف والمختلف ، أي اتفاق الاسمين مع اختلاف الشخصين ، واختلاف الأبوين بالخط واختلافهما في النطق .

ـ المتصل : الحديث الذي اتصل سنده سواء كان مرفوعاً أو كلام صحابي وفي التابعين يقال : متصل على محمد بن سيرين ؛ لأن أقواله تسمىٰ مقطوعة ضد الاتصال .

ـ المتفق والمفترق : اتفاق الخط واللفظ واختلاف الشخص ، وقد ذكروا أربعة رواة باسم أحمد بن جعفر بن حمدان متعاصرين ، وستة باسم الخليل بن أحمد متعاصرين أيضاً .

ـ المحدث : هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، واطلع على كثير من الرواة والروايات وطرق إثبات الحديث ، وعدالة رجاله وجرحها ، واشتهر ضبطه في هذه الأمور .

ـ المحرف : الحديث الذي غير فيه شكل الكلمة : مع بقاء حروفها وتغيير شكل الكلمة بتقديم وتأخير بعض الحروف على بعض .

ـ المحفوظ : ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة .

ـ المحكم : الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله .

ـ المدبّج : أن يروي كل من القرينين عن الآخر .

ـ المساواة : استواء عدد الرجال ومن الراوي إلى آخر السند مع إسناد المصنفين .

ـ المستتر : الحديث الذي لم يقابل بردٍّ ولا قبول مثل بعض فضائل الأعمال .

ـ المستفيض : المشهور ، أو أن المشهور أعم بكون المستفيض عدده في بدئه ونهايته ، وقيل : إن المشهور هو الذي يكون العدد في ابتدائه وانتهائه سواء بخلاف المستفيض .

ـ المستوفى : الحديث الذي روي كله مع الإسناد والروايات .

ـ المسند : هو الكتاب الذي يجمع مرويات الصحابة كل على حدة ، وهو أيضاً الحديث المتصل إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، ويطلق على الإسناد .

ـ المسنِد : من يروي الحديث بإسناده ، سواء كان عنده علم على خلاف المحدث .

ـ المشتبه المقلوب : انقلاب مسلم بن الوليد المدني إلى الوليد بن مسلم الدمشقي .

ـ المشيخات : الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين أخذ عنهم المؤلف .

ـ المصافحة : استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين وهي من العلو النسبي ، وسميت كذلك لغلبة وقوع المصافحة بين من تلاقيا .

ـ المصحف : الحديث الذي حولت فيه الكلمة من الهيئة المتعارف عليها إلى غيرها ، مثل كلمة (تيعر) فتقرأ (تنعر) .

ـ المضطرب : الحديث الضعيف الذي روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة من غير ترجيح ، ويقع الاضطراب في المتن وفي السند والأخير أكثر وهو ضعيف .

ـ المطروح : ما انحط عن رتبة الضعيف وارتفع عن رتبة الموضوع .

ـ المعروف : رواية الثقة مخالفة رواية الضعيف ويقابل المنكر .

ـ المعضلات : الأحاديث الواهية والمنكرة والموضوعة .

ـ المعنعن : يقال في السند عن فلان عن فلان وهو من الإسناد المتصل .

ـ مقبول : من المرتبة السادسة للتعديل عند ابن حجر والسيوطي .

ـ المقلوب : إبدال أو تقديم وتأخير في السند أو المتن أو جعل المتن لسند آخر والعكس .

ـ الملزقات : الأحاديث التي يرويها الضعيف عمن لم يحدث بها سواء كانت صحيحة أو ضعيفة أو موضوعة .

ـ منكر الحديث : لا يحتج به فلا تحل الرواية عنه ، وهو أشد من متروك أو ساقط وفي معنى آخر : الراوي إذا روى حديثاً واحداً .

ـ الموافقة : الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه وهو من العلو النسبي .

ـ الوحدان : جمع واحد وهو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ .

ـ يكتب حديثه : من جملة الضعفاء .

وللاستزادة في معرفة مراتب الجرح والتعديل يمكن الرجوع إلى كتاب « معجم علوم الحديث النبوي » للدكتور عبد الرحمن إبراهيم الخميسي وقد أفدنا منه الجمع والترتيب .

* * *